توقعات باستمرار الهبوط الحاد

البورصة المصرية تهوي مع تفاقم الأزمة السياسية

البورصة المصرية وسط الأزمة

«رويترز»: تكبدت سوق المال المصري بعض الخسائر في النصف الأول من جلسة امس بعد أن بدأت قوات الأمن فض اعتصامين لمؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي بالقاهرة والجيزة وتفجر أعمال عنف في عدد من المدن المصرية.

ونزل المؤشر الرئيسي 1.6 بالمئة وفقدت الأسهم 5.2 مليارات جنيه «744 مليون دولار» من قيمتها السوقية وأوقفت إدارة البورصة التداول على 19 سهما لمدة نصف ساعة بعد تراجعها باكثر من خمسة بالمئة.

وقال محسن عادل من بايونيرز لإدارة صناديق الاستثمار «بعض مقتنصي الصفقات في السوق الآن يراهنون على ان انخفاض الأسعار سيكون بشكل مؤقت.»

وأظهرت بيانات البورصة ان تعاملات الأجانب والعرب مالت أكثر إلى الشراء بعكس تعاملات المصريين.

وجاء بدء فض الاعتصامين في السابعة صباحا بعد فشل مساع دولية للوساطة لإنهاء الأزمة السياسية المستمرة منذ ستة أسابيع بين مؤيدي مرسي والحكومة المدعومة من الجيش والتي تولت السلطة بعد عزله في الثالث من يوليو تموز.

ومنذ أكثر من شهر يعتصم آلوف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أمام مسجد رابعة العدوية في شمال شرق القاهرة وخلف تمثال نهضة مصر في غرب المدينة للمطالبة بإعادة الرئيس محمد مرسي الذي ينتمي للجماعة إلى منصبه.

وقال وائل عنبة من الاوائل لإدارة المحافظ المالية «تأثير فض الاعتصام سيكون نزول السوق ليوم واحد فقط وهو يوم الاربعاء. هناك أموال كانت تنتظر فض الاعتصام لدخول السوق من جديد.» وقال مصرفيون في البنك الأهلي وبنك مصر وبنك القاهرة في اتصالات هاتفية مع رويترز يوم الاربعاء إن بنوكهم تلقت إخطارا من المركزي بالإغلاق اليوم الساعة 12 ظهرا للعملاء والساعة الواحدة بالنسبة للموظفين.

وقال مصدر في البورصة المصرية لـ «رويترز» شرط عدم نشر اسمه «التداول يسير بشكل طبيعي حتى الآن وليس هناك أي قرارات بإغلاق السوق مبكرا.»

لكن وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية قالت ان البنك المركزي قرر إغلاق البنوك القريبة من الأحداث الساعة 12 ظهرا.

وتشهد عدد من المدن المصرية أعمال عنف بين المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين وبين الأهالي وقوات الشرطة.

وقال عيسى فتحي من شعبة الاوراق المالية باتحاد الغرف التجارية في مصر «لو تم فض الاعتصامات بنجاح سيكون لذلك تاثير إيجابي على السوق لأنه سيعني ان هناك دولة في مصر تستطيع بسط سيادتها على أراضيها.»

وقال موقع جماعة الإخوان المسلمين على الإنترنت إن 50 شخصا قتلوا في محاولة قوات الأمن المصرية فض الاعتصامين في حين قالت وزارة الداخلية إن اربعة ضباط وخمسة مجندين من قوات الامن اصيبوا بطلقات نارية.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن المتحدث الرسمي لوزارة الصحة قوله إن عدد حالات الوفاة بلغ 15 حالة بينهم خمسة من الشرطة وعدد المصابين 203 بينهم 76 من قوات الشرطة.

ويرى أحمد عصام من الوطني كابيتال في القاهرة ان المؤشر الرئيسي يتجه نحو مستويات الدعم عند 5450-5500 نقطة.

وأضاف «شاشات الفضائيات التي تنقل الأحداث تحدث حالة من الخوف لدى المتعاملين. لا أحد يعلم ماذا قد يحدث بعد دقيقة من الآن.»

ومن شبه المؤكد أن يؤدي أي عنف جديد الى تعميق الأزمة السياسية في مصر وتشتيت جهود الحكومة المؤقتة بعيدا عن القضايا الداخلية المهمة مثل إنعاش الاقتصاد الهش.

وقال عادل «فض الاعتصامات على المدى المتوسط والطويل يأتي في مصلحة البلاد والاقتصاد لانه يضمن عودة الأمن من جديد وهو عنصر هام جدا لنمو الاقتصاد.»

ودعت جماعة الاخوان المسلمين إلى مواصلة الاحتجاجات في الشوارع مما يعني المزيد من الاضطرابات في البلاد.

تعليمات بإغلاق البنوك مبكرا

القاهرة - «رويترز»: قال مصرفيون في بنوك مصرية إنه صدرت تعليمات من البنك المركزي بالإغلاق مبكرا وذلك بعد أن بدأت قوات الأمن فض اعتصامين لمؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي بالقاهرة والجيزة. وقال المصرفيون في البنك الأهلي وبنك مصر وبنك القاهرة في اتصالات هاتفية مع رويترز إن بنوكهم تلقت إخطارا من المركزي بالإغلاق يوم الأربعاء الساعة 12 ظهرا للعملاء والساعة الواحدة بالنسبة للموظفين. ومنذ أكثر من شهر يعتصم آلوف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أمام مسجد رابعة العدوية في شمال شرق القاهرة وخلف تمثال نهضة مصر في غرب المدينة للمطالبة بإعادة الرئيس محمد مرسي الذي ينتمي للجماعة إلى منصبه.

وقال موقع جماعة الإخوان المسلمين على الإنترنت إن 50 شخصا قتلوا في محاولة قوات الأمن المصرية فض الاعتصامين في حين قالت وزارة الداخلية إن اربعة ضباط وخمسة مجندين من قوات الامن اصيبوا بطلقات نارية. وقال مصدر في البورصة المصرية لرويترز شرط عدم نشر اسمه «التداول يسير بشكل طبيعي حتى الآن وليس هناك أي قرارات بإغلاق السوق مبكرا».

مؤسسة النقد العربي السعودي تعدل مواعيد عمل البنوك

مؤسسة النقد العربي السعودي

ينتظر أن تصدر مؤسسة النقد العربي السعودي قرارا بتغيير جديد في مواعيد عمل البنوك السعودية، بحيث يبدأ الدوام الرسمي للموظفين من الساعة 7:30 صباحا وحتى الساعة 3:30 عصرا، على أن تفتح الفروع أبوابها لاستقبال الجمهور ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وحتى الثالثة عصرا.

ونقلت صحيفة الشرق الأوسط، عن مصادر توقعاتها أن يبدأ تطبيق قرار تعديل دوام البنوك قبل نهاية العام الحالي 2013، وأن التطبيق الفعلي للقرار في المؤسسة هو بداية الخطوة لتعميمه على البنوك.

وتفتح فروع البنوك السعودية حاليا عند الساعة 9.30 وحتى 4.30، ويبدأ دوام الموظفين عند الساعة 9 صباحا وحتى الخامسة عصرا، حيث بدأ العمل في الفروع في هذا الوقت منذ أواخر عام 2006، وتحديدا في شهر نوفمبر، حيث كان الدوام على فترتين صباحية ومسائية.

وقامت السعودية وبقرار ملكي بتغيير موعد الإجازة الأسبوعية من يومي الخميس والجمعة إلى الجمعة والسبت، بعد أكثر من 39 عاما من كون الإجازة الخميس والجمعة، وتم تغيير موعد الإجازة في شهر يونيو الماضي من أجل المصالح الاقتصادية للسعودية، كما قال رئيس هيئة السوق المالية السعودية محمد بن عبد الملك آل الشيخ في تعليقه على تغيير موعد الإجازة الأسبوعية.

الاقتصادان الألماني والفرنسي يحققان نمواً تجاوز التوقعات

عواصم - «كونا»: كشفت تقارير اقتصادية اوروبية نمو كل من الاقتصادين الفرنسي والالماني خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسب تجاوزت التوقعات.

وذكر مكتب الاحصاء الفرنسي في بيان اليوم ان فرنسا حققت نمو اقتصاديا اذ تجاوزت نسبة ارتفاع الناتج المحلي عن التوقعات بـ 0.5 في المئة في الربع الثاني من العام الحالي.

واضاف المكتب حول «الحسابات الوطنية» الفرنسية ان الارتفاع الحاد يرجع الى الوضع الاقتصادي المحلي والاستهلاك الداخلي في فرنسا اذ زاد معدل الاستهلاك المحلي بنسبة 0.3 في المئة من النسبة 0.5 في المئة خلال الشهور الثلاثة الماضية.

واوضح ان الاداء الاقتصادي خلال الربع الثاني كان الاقوى منذ بداية 2011 حيث توقع المراقبين ارتفاع معدل الاقتصاد بنسبة 0.2 في المئة خلال الفترة الحالية.

من جهته ذكر مكتب الاحصاءات الألماني الاتحادي اليوم ان الاقتصاد الالماني حقق نموا خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 0.7 في المئة مقارنة مع الربع الذي سبقه ليكون اكبر اقتصاد في اوروبا فاجأ المراقبين الذين توقعوا عدم ارتفاع نسبة النمو في الفترة المذكورة حد 0.6 في المئة.

واعتبر ان النمو الذي حققته قطاعات الاقتصاد الألماني المختلفة بين بداية ابريل ونهاية يونيو الماضيين هو مؤشر الى بدء تعافي منطقة اليورو من ازمة ديونها.

واوضح المكتب ان الارتفاع في الاقتصاد الالماني يرجع الى زيادة الاستهلاك والاستثمارات الحكومية وارتفاع ايرادات قطاع التصدير باعتباره عماد الاقتصاد الألماني.

وبين ان ارتفاع اجور العمال والموظفين في النصف الثاني من عام 2013 حفز المواطنين على مزيد من الاستهلاك مضيفا ان اقبال الحكومة الألمانية على زيادة الاستثمارات وخاصة في مجال قطاع البناء ساهم في زيادة نسبة النمو.

واشار الى ان ارتفاع حجم ايرادات القطاع المهم مقارنة مع قطاع الاستيراد كان سببا مباشرا في ارتفاع نسبة النمو.

يذكر ان هذا النمو يعتبر دليلا مهما على ارتياح اكبر اقتصاد في اوروبا وخروجه من الكساد الذي يرافقه منذ بدء ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

توقف موجة صعود الأسهم الأوروبية

«رويترز»: انخفضت الأسهم الأوروبية في التعاملات المبكرة امس بعد ارتفاعها على مدى سبعة أسابيع حيث عمد المستثمرون إلى البيع لجني الأرباح من صعود أسهم شركات التعدين في الآونة الأخيرة.

لكن الانخفاض جاء محدودا إذ أكدت بيانات أفضل من المتوقع للنمو في المانيا وفرنسا الانتعاش الاقتصادي بمنطقة اليورو ليرتفع مؤشر كاك 40 الفرنسي الى أعلى مستوى له في عامين.

وأظهرت بيانات خروج فرنسا من الركود في الربع الثاني من العام بنمو أفضل من المتوقع نسبته 0.5 في المئة بينما بلغت نسبة نمو الاقتصاد الألماني 0.7 في المئة وهي أكبر زيادة في أكثر من عام.

وانخفض مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0.1 في المئة إلى 1235.87 نقطة متراجعا للمرة الأولى في خمس جلسات.

وقالت جان اسيراف بيتون رئيسة قسم أبحاث الأصول في شركة ليكسور لإدارة الأصول التي تدير 94 مليار يورو «هناك مؤشرات على التحسن في أوروبا بينما مازالت أسهم المنطقة رخيصة مهما كان مقياس التقييم الذي تستخدمه وهو ما لم يعد مبررا.»

وأضافت «يجري تحول كبير من أدوات الدخل الثابت الى الأسهم الأمريكية لكن الأمر مازال في بدايته في أوروبا.»

وزاد مؤشر يورو ستوكس 50 للأسهم القيادية بمنطقة اليورو 0.2 في المئة إلى 2842.33 نقطة وهو مستوى أقل قليلا من الذروة التي وصل اليها في مايو.

وارتفع مؤشر كاك 40 الفرنسي 0.2 في المئة بينما ظل مؤشر داكس الألماني مستقرا وانخفض مؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني 0.1 في المئة متأثرا ببيع لجني الأرباح في قطاع التعدين في حين هبط سهم أنتوفاجاستا واحدا في المئة.

وانخفض مؤشر ستوكس 600 لأسهم شركات التامين الأوروبية 1.3 في المئة بعد أن قفز أكثر من عشرة في المئة في الأسبوع الأخير بعد بيانات مطمئنة من الصين.

تعزيز برنامج التصدير لضمان أكبر قدر من تنوع المنتجات والأسواق

الإمارات: مليار دولار حجم التجارة الخارجية مع المكسيك

البنك المركزي الإماراتي

«أبوظبي» - أوضح تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد الإماراتية أن حجم التجارة الخارجية للدولة مع المكسيك وصل إلى نحو مليار دولار نهاية العام الماضي، وقال عبدالسلام آل علي مدير إدارة سياسات التجارة الخارجية في الوزارة إن التقرير يتضمن تحليلا عميقا لاقتصاد المكسيك وسياستها التجارية. وبين التقرير أن هدف السياسة التجارية المكسيكية تمثل في سعيها إلى تعزيز وتنشيط برنامجها التصديري لضمان قدر أكبر من تنويع الأسواق والمنتجات التي تباع في الخارج، وتحسين تنافسية قطاعها الإنتاجي، وتسريع تكامله مع السلسلة العالمية بالتمسك بالتزامها كمدافع قوي عن الأسواق الخضراء العالمية، علاوة على تزويد المستهلكين بتشكيلة واسعة من الخيارات الأفضل . ولتحقيق هذا الهدف، اتبعت حكومة المكسيك خمس أجندات استراتيجية. ذكر التقرير أن الاقتصاد المكسيكي تجاوز بنجاح أزمة 2008 – 2009 المالية العالمية التي تسببت في انكماش كبير في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2009 . مشيرا إلى أنه من خلال التنفيذ الناجح للسياسات المالية والنقدية لمواجهة التقلبات الدورية، خرجت المكسيك من حالة الركود في 2010 وأبدت منذ ذلك الحين معدلات نمو قوية، بلغت 6 .5 في المئة في 2010، و9 .3 في المئة في 2011، و2 .4 في المئة في الربع الأول من 2012 .

ولفت التقرير إلى أنه خلال الفترة ما بين 2007 و2011 نمت صادرات وواردات البضائع، محسوبة بالدولار الأمريكي، بمقدار 6 .28 في المئة و4 .24 في المئة على التوالي، في حين نمت كل من الصادرات والواردات في الفترة من 2002-2006 بأكثر من 50 في المئة . وتسيطر السلع المصنعة على صادرات المكسيك «9 .72 في المئة من المجموع» والواردات «1 .78 في المئة من المجموع» . وأن هيكل الصادرات المكسيكية يتركز بشكل كبير على سوق واحد، هو تحديدا الولايات المتحدة، حيث يوجه إلى هذا السوق ما معدله 4 .80 في المئة من الصادرات . أما الواردات فأكثر تنوعا نسبيا: كمعدل عام 49 في المئة من الواردات مصدرها الولايات المتحدة . وهناك مزودان مهمان آخران، مثل الصين «1 .13 في المئة» من الواردات، واليابان «1 .5 في المئة من الواردات» . كما ازدادت التجارة مع الصين بشكل حاد في السنوات الأخيرة . وفي استعراضه لأداء القطاعات الاقتصادية في المكسيك أوضح التقرير أن المكسيك نجحت في تحسين تنافسية قطاعها التصديري واكتسبت تغلغلا أفضل في شبكات الإنتاج العالمية . ولم يكن ذلك ممكنا من دون الخفض الذي تحقق في أسعار المدخلات، وإلغاء التعريفات الجمركية أو خفضها بشكل كبير، وغير ذلك من قيود الاستيراد والتصدير على السلع والخدمات، بما في ذلك إدخال تحسينات مهمة على اللوائح والقيود التي تحكم الصحة والصحة النباتية، علاوة على استحداث تدابير داخلية مختلفة لتسهيل التجارة وممارسة الأعمال في البلد . وأورد التقرير أن المكسيك ما زالت واحدة من الدول الرئيسة المنتجة للنفط؛ إلا إن إنتاج النفط الخام تراجع بمقدار 17 في المئة في الفترة من 2008 و2012 رغم زيادة الاستثمار في هذا القطاع . كما أن المكسيك حاليا مستورد صاف للمنتجات البترولية المكررة.

وفي العام 2008، وضعت المكسيك قانونا جديدا للنفط، أكد الدور الحصري لشركة "البترول المكسيكية" التي تمتلكها الدولة في بعض المجالات الاستراتيجية . واحتفظت فيه الدولة بملكيتها وسيطرتها على الهيدروكربونات، وأبقت للشركة الحق في الدخول في عقود مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات المتعلقة بأنشطة التنقيب عن الهيدروكربونات وإنتاجها .

وما زال قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية عالي التركيز؛ حيث يسيطر المشغل الرئيس على 80 في المئة من سوق الهاتف الثابت و70 في المئة من الهواتف الخلوية . ولا تجبر التشريعات المكسيكية المشغلين على تحديد رسوم منفصلة للخدمات، ولا تزال التكاليف عالية نسبيا وفق المعايير الدولية . ويتطلب تقديم خدمات النقل الجوي رخصة لا تتاح إلا للشركات التي لا تقل نسبة رأس المال المكسيكي فيها عن 75 في المئة . وفي مجال السياسة الخاصة بالمنافسة، عززت الحكومة المكسيك دور اللجنة الفدرالية للمنافسة ونظام عقوباتها وغراماتها خلال فترة المراجعة . إلا إنه رغم هذا التقدم، فلا تزال بعض القطاعات تتصف بمحدودية المنافسة، مثل قطاع الهيدروكربونات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء . وما زالت الرقابة تطبق على أسعار عدد من المنتجات مثل البنزين، والكهرباء، والأدوية المسجلة .

لفت التقرير إلى أنه خلال فترة المراجعة، أبرمت المكسيك أربعا من "اتفاقيات تعزيز الاستثمارات المتبادلة وحمايتها" مع الهند «2008»، وسلوفاكيا «2009»، والصين «2009»، وسنغافورة «2011» وهو ما أوصل عدد الاتفاقيات النافذة من هذا النوع إلى 28 . وجميع اتفاقيات التجارة الحرة تحتوي فصلا أو شرطا يتعلق بالاستثمار، كما في اتفاقية التجارة الحرة مع أميركا الوسطى «2012»، واتفاقية التكامل التجاري مع بيرو «2012» . وأبرمت المكسيك 53 اتفاقية بشأن الازدواج الضريبي والتهرب من الضرائب، بهدف إلغاء الازدواج الضريبي الذي يشكل عبئا ضريبيا كبيرا على سكان المكسيك والمقيمين من الدول الأخرى الذين يديرون أعمالا أو يقومون بمعاملات مالية مع بعضهم . وتشكل تلك الأعباء الضريبية الزائدة عائقا أمام تدفق الاستثمار، وبسبغ إلغاؤها يقينا قانونيا على النظام الضريبي المطبق على الاستثمارات . وذكر التقرير أنه في وقت أصبحت فيه الشفافية والمساءلة قضية أساسية بالنسبة للسياسة العامة فثمة اهتمام عالمي بضمان أن تكون الأنشطة الاقتصادية العالمية منسجمة مع السياسات البيئية، مشيرا إلى أنه بهذا الصدد وضعت المكسيك تشكيلة واسعة من السياسات العامة والإصلاحات الواضحة والقوية التي تسعى لربط أنشطة التجارة الخارجية مع المعاهدات الدولية لحماية البيئة، وإدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، وتوقع تأثيرها في صحة الإنسان، وفي الوقت نفسه تشجيع تنافس مختلف الفعاليات المشاركة في التجارة العالمية على الأسواق الخضراء .

1.8 مليار درهم أرباح البنوك الإسلامية في الإمارات

قفزت أرباح المصارف الإسلامية في الإمارات بواقع 31 في المئة إلى 1.8 مليار درهم خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة مع 1.3 مليار درهم للفترة ذاتها من العام الماضي وبزيادة نصف مليار درهم، مستفيدة من نمو الطلب على خدمات الصيرفة الإسلامية.

وسجل بنك دبي الإسلامي أكبر حجم أرباح بين المصارف الستة بقيمة بـ 738.6مليون درهم، مقارنة مع 592.2 مليون درهم، تلاه أبوظبي الإسلامي بقيمة 711.4 مليون درهم، مقارنة مع 629 .9 مليون درهم .

بنك دبي الإسلامي

وعلى صعيد النمو سجل مصرف الإمارات الإسلامي قفزة في نمو أرباحه بواقع 426 في المئة إلى 111 مليون درهم، مقارنة مع خسائر محققة بقيمة 34 مليون درهم، تلاه «نور الإسلامي» بنسبة 258 في المئة إلى 100 مليون درهم، مقارنة مع 27 .9 مليون درهم .

«الراجحي»: 126 مليار ريال فائض ميزانية السعودية

توقع تقرير اقتصادي حديث ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي السعودي إلى 3 ترليونات ريال للمرة الأولى في العام المقبل مقابل 2.8 تريليون ريال بنهاية العام الحالي 2013.

وقدر التقرير الصادر من شركة الراجحي المالية حول مؤشرات الاقتصاد السعودي ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى 4.7 في المئة خلال العام المقبل مقابل 3.8 في المئة خلال العام الحالي.

وعن التضخم أشار التقرير الذي نشرته صحيفة عكاظ السعودية، إلى ارتفاع معدله بنهاية العام المقبل 2014 إلى 4.2 في المئة مقابل 4 في المئة خلال العام الجاري.

وتوقع التقرير ارتفاع الفائض في الميزانية خلال العام الحالي إلى 126 مليار ريال يقفز إلى 156 مليار ريال بنهاية العام المقبل.

وأشار إلى ارتفاع حجم الإيرادات خلال العام الحالي إلى تريليون ريال ترتفع إلى 1.1 تريليون ريال في 2014 فيما يصل الإنفاق العام خلال العام الحالي إلى 904 مليارات ريال و967 مليار ريال خلال العام المقبل.

وفيما يتعلق بإنتاج النفط، أوضح تقرير «الراجحي المالية» تراجع معدل الإنتاج خلال النصف الأول من العام الحالي إلى 9.3 ملايين برميل يوميا مقابل 9.9 ملايين برميل خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ولفت التقرير إلى انخفاض الأصول الاحتياطية الأجنبية لمؤسسة النقد إلى 2.5 تريليون ريال.